ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

تركز السياسة المالية للدولة المصرية خلال المرحلة الراهنة على تحقيق التوازن بين تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي وحشد الجهود لتحفيز الإنتاج والتصدير وتمكين القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو مع توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية العالمية.

وفى هذا الإطار ستعمل الدولة المصرية على تطبيق إسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية والتحول نحو الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية.

من أهم الإجراءات لتحفيز مناخ الاستثمار

- ✓ **"إنشاء مجلس أعلى للإستثمار" لجذب المزيد من الإستثمارات**
- ✓ **"الرخصة الذهبية" تعكس حرص الدولة المصرية على إختصار إجراءات الإستثمار في أقل وقت ممكن.**
- ✓ **"وثيقة سياسة ملكية الدولة" تمهد الطريق لتمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلى.**
- ✓ **"أسهمت مشروعات الميكنة" في زيادة الإيرادات الضريبية بـ٢٠٪ خلال ثلاث اشهر مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

أهم مخصصات الحماية الاجتماعية بمشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- ✓ **٥٢٩,٧ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمشروع موازنة ٢٤/٢٣، بمعدل نمو سنوي ٤٨,٨٪ مقابل موازنة العام المالى السابق.**
- ✓ **زيادة مخصصات «الأجور» بمشروع الموازنة الجديدة إلى ٤٧٠ مليار جنيه.**
- ✓ **١٢٧,٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بمعدل نمو سنوي ٤١,٩٪.**
- ✓ **٦ مليار جنيه للتأمين الصحى والأدوية بزيادة ٥٨,٢٪.**
- ✓ **أكثر من ٨ مليار جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة بمعدل نمو سنوي ١٣,٧٪.**
- ✓ **زيادة غير مسبوقة للإستثمارات العامة الممولة ذاتياً إلي ٣٠٦,٧ مليار جنيه من إجمالي الاستثمارات العامة التي تبلغ ٥٨٦,٧ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٥٥,٩٪ لخلق وظائف جديدة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.**
- ✓ **زيادة مخصصات التعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمي بمبلغ ٤٨,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٣٠٥,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٩٪.**
- ✓ **زيادة مخصصات قطاع الصحة بمبلغ ١٣,٣ مليار جنيه لتصل إلى ١١١,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٤٪.**
- ✓ **٢٨,١ مليار جنيه لدعم وتنشيط الصادرات، بما يسهم في سرعة صرف المستحقات للمصدرين.**

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.**

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪، ونحو ٣,٩٪ خلال الربع الثاني من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ونحو ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

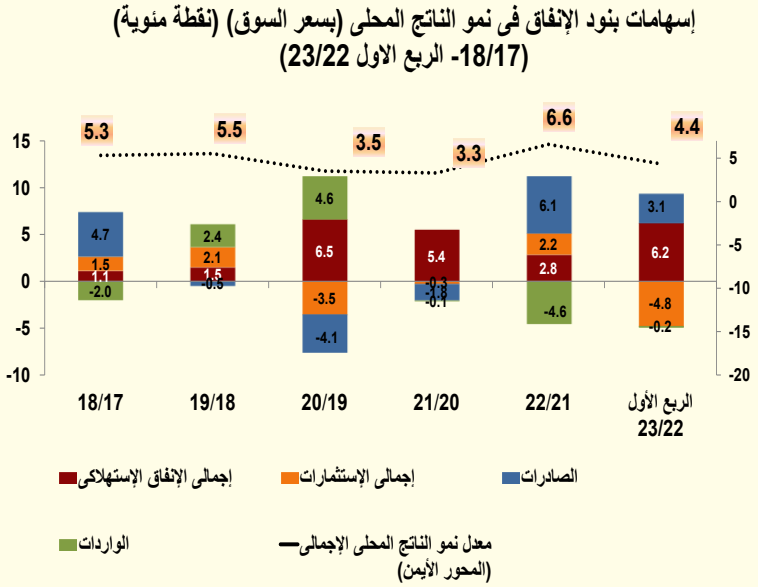

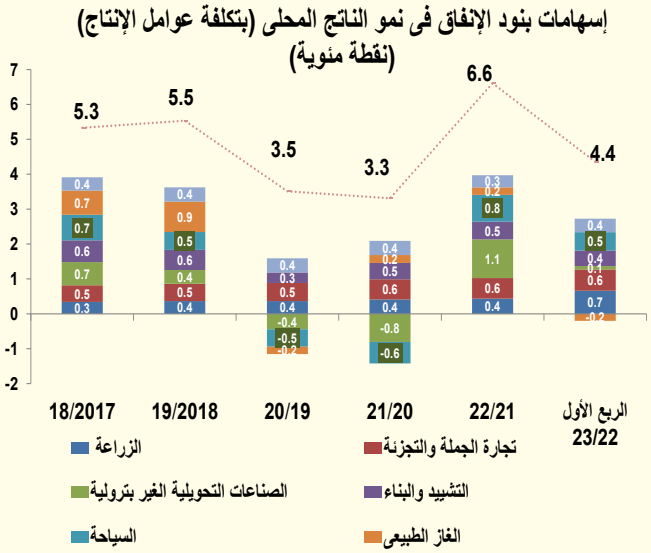

بيانات الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- **حقق النمو الإقتصادى ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.**
- **على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي** خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٢٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣,١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣/٢٢)، **ونمو إجمالى الاستهلاك بنسبة ٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية)، حيث إرتفع الإستهلاك الخاص بنحو ٧,١٪ خلال فترة الدراسة (مساهماً بـ٦,١ نقطة مئوية)، بينما ساهم الاستهلاك العام في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة. **ونمو الواردات بنسبة ١,١٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢** مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية).

- **وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٢٦,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية)، والنقل بنسبة نمو ٤,٢٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية).**

- **ثانياً، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٣,٨٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التعليم بنسبة نمو ٥,٩٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة**

مئوية)، وقطاع الصحة بنسبة نمو ٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع الخدمات الشخصية بنسبة نمو ٤,٨٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢.

- **ثالثًا، سجل القطاع السلعي معدل نمو بنسبة ٢,٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٣ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤,٦٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية).**

- **رابعاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ١,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٦,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وتكرير البترول بنسبة نمو ٥,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)**

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٤,٤ **مليار دولار خلال** شهر مارس ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٦,٧ نقطة خلال شهر مارس ٢٠٢٣، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,١٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٤١,٨ مليار جنيه، ٠,٤٣٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٢٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٨,١٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ٢٤,٦٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق، والإلتزام بزيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٨٠٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ١٢٣,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١٨,١٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٠٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٠٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية

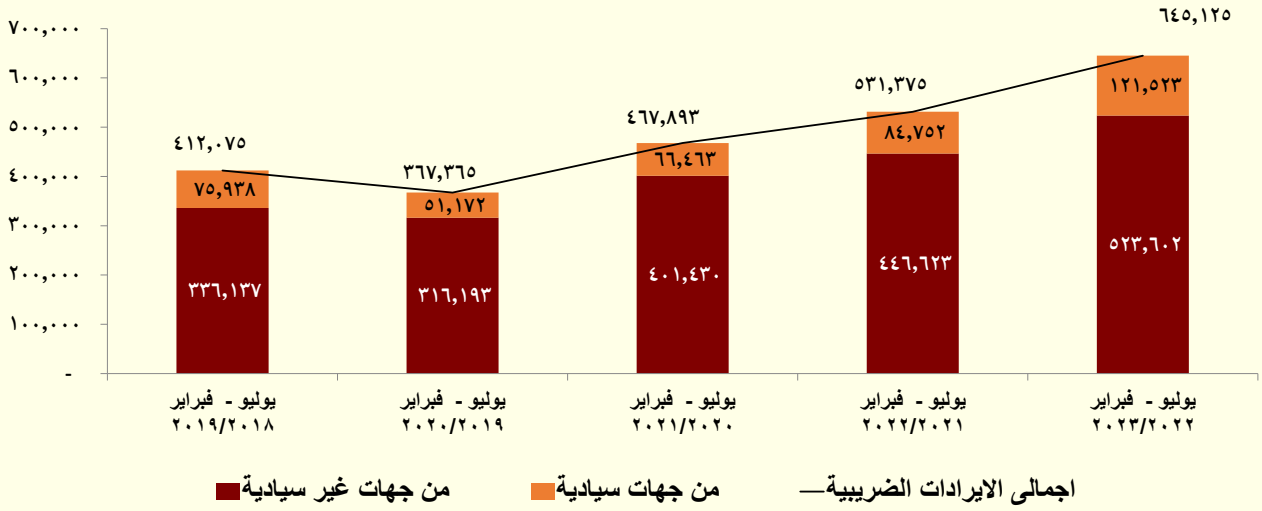

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٦٤٥,١ مليار جنيه لترتفع بنحو ١١٣,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٤%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٣٦,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٤٣,٤٪) لتسجل ١٢١,٥مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٨٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٧٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧,٢٪) لتسجل ٥٢٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٤٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يل:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٣٧,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٢,٣٪) لتسجل ٢٠٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٨,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٤٪) لتحقق ٦١,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥,١٪) لتحقق ٢٧,٦ مليار جنية خلال فترة الدراس.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ١٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨٤,١٪) لتحقق ٣٩,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ٨,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,١٪) لتحقق ٧٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٤٩,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٤٪) لتسجل ٣١٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٢٧,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٨٪) لتحقق ١٥٤,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٤,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢٪) لتحقق ٤٠,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٧,٢ مليار جنيه بنسبة ٩,٧٪** لتحقق ٨١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.

- **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٣٪) لتحقق ٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٤٪) لتحقق ١٦,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٢,٧٪) لتحقق ١٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بـ٠,٨ مليار جنيه لتحقق ٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٩,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٠٪)** لتحقق ٨٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٩,٧ مليار جنية (بنسبة زيادة ٣٥,٢٪) لتحقق نحو ٧٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٦,٨ مليار جنيه** (بنسبة ٢٥٪) لتحقق ٣٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٠٪ من إجمالى الإيرادات) بنحو ٩,٨ مليار جنيه لتحقق نحو ١٦١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٣٪) لتصل الى ٦١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت عوائد الملكية نحو ٤١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **حققت العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس نحو ١٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٥٪) لتصل الى نحو ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من شركات قطاع الأعمال العام بـ١,٥ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت المنح ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة بنحو ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٧,١٪) لتصل الى نحو ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ٢٤,٦٪ لتسجل ١٣١٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٢٢,٦ مليار جنيه بنسبة ٩,٦٪ ليحقق ٢٥٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٣٪) ليحقق ٦٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ١,٨ مليار جنيه، بنسبة ٣٠,٨٪ ليحقق ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الإشتراكات بنحو ٢,٨ مليار جنيه، ليحقق ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المطبوعات والنشر وحقوق النشر بنحو ١,٧ مليار جنيه، ليحقق ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الغذاء بنحو ٤ مليار جنيه، ليحقق ٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ١,١ مليار جنيه، ليحقق ٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➢ **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٣٥,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٨٪) ليصل ٢٠٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٤,٨ مليار جنيه لتحقق ٩٥,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ١٨,٥ مليار جنيه (بنسبة ٤٠,٦٪) محققاً ٦٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للإسكان محدود الدخل** بنحو ١,٦ مليار جنيه محققاً ٢,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **بلغ الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة** نحو ١٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية** بنحو ٠,٩ مليار جنيه محققاً ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

➢ **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢٦,٢ مليار مليار جنيه (بنسبة ٢٠,١٪) ليحقق ١٥٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ١٩,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٧٪) ليحقق ١٣٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ٣,٨ مليار جنيه ليسجل ٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي بنحو ٣,٨ مليار جنيه ليصل إلى ٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

➢ **إرتفع الإنفاق على الصحة** بنحو ٥,٦ مليار جنيه بنسبة ٧,٥٪ ليحقق ٨٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ **إرتفع الإنفاق على التعليم** بنحو ١٧,٤ مليار جنيه بنسبة ١٤,٨٪ ليحقق ١٣٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١١٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- فبراير	
	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١
الإيرادات	**٨٠٦,٩٠٤**	**٦٨٣,٣٧١**
الضرائب	٦٤٥,١٢٥	٥٣١,٣٧٥
المنح	٢,٢٥٦,٦	٢,٧٢٠,٠
الإيرادات الأخرى	١٥٩,٥٢٣	١٤٩,٢٧٦
المصروفات	**١,٣١٢,٨٨٠**	**١,٠٥٣,٥٨١**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٥٨,٧٥٣	٢٣٦,١٠٩
شراء السلع والخدمات	٦٨,٣٦٠	٥٥,٤٦٠
الفوائد	٥٤٣,٣٢٠	٣٨٩,٦٩٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٠٧,٧٤٦	١٧١,٩١١
المصروفات الأخرى	٧٧,٩٥٠	٦٩,٨٥٥
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٥٦,٧٥١	١٣٠,٥٥٥
الميزان النقدى	**-٥٠٥,٩٧٦**	**-٣٧٠,٢٠٩**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٤,٤٩٤**	**-٢,٠٧٣**
الميزان الكلى	**-٥٠١,٤٨٢**	**-٣٦٨,١٣٧**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٤٣٪**	**٠,٢٧٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٥,١٠٪**	**-٤,٦٤٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. في حين انخفض الدين الخارجي الحكومي في ضوء انخفاض القروض إلى ٥١,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٣,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢. في حين ارتفعت ديون البنوك إلى ١٨,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٧,٧ مليار دولار في العام المالي الماضي.

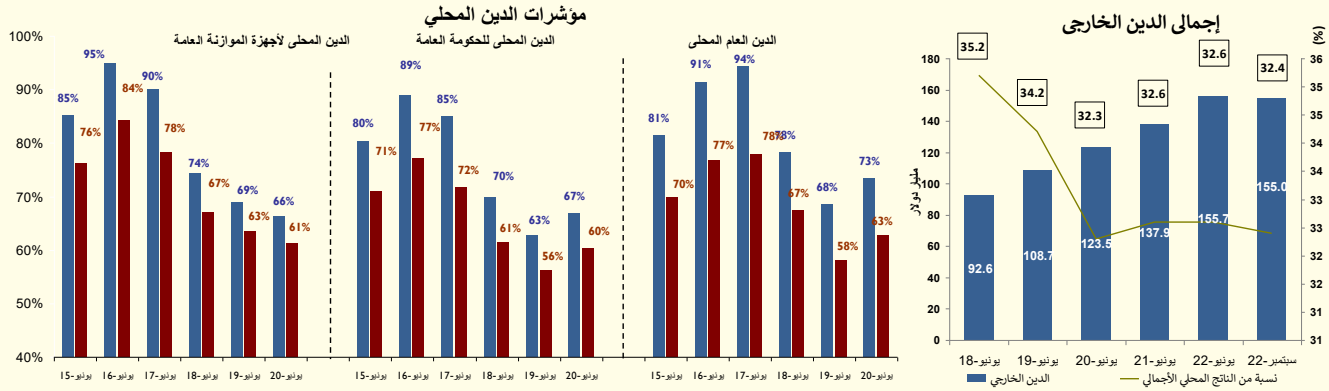

التضخم

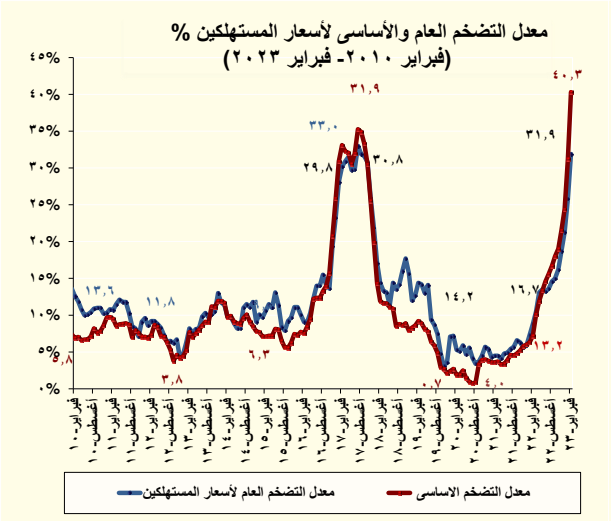

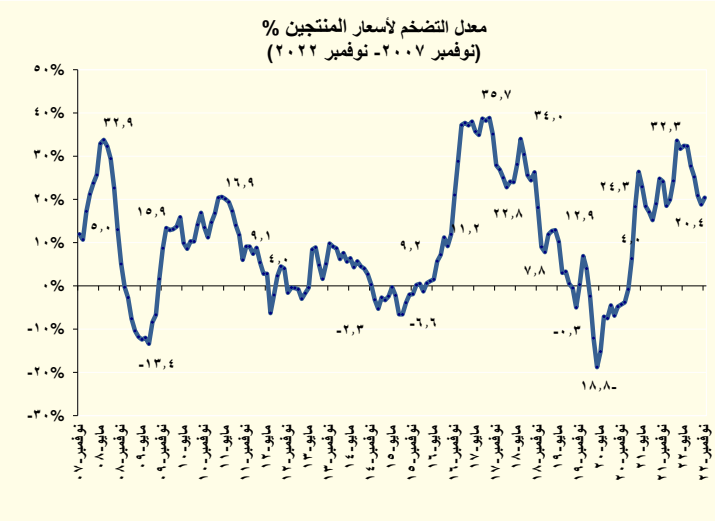

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ٣١,٩٪ خلال شهر فبراير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٥,٨٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-فبراير من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٩,٦٪، مقارنة بـ٦,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٤٠,٣٪ خلال شهر فبراير ٢٠٢٣، مقابل نحو ٣١,٢٪ خلال الشهر السابق.

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع بشكل متباطيء معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٧٤٠٢ مليار جنيه) بنحو ٢٧,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٧,٥٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بشكل متباطيء معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٧,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٨,٤٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية بالعملة الأجنبية** بـ٩٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٩٤,١٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٧٢,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٧١,٨٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ١٨,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٩,٨٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٥,٨٪، مقابل ٢٤,٥٪ مدفوعاً بإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بـ٣٣,٥٪، مقابل ٣٢,٨٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع **معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي** بـ ٣٣,٥٪ خلال شهر الدراسة، مقابل ٣٢,٨٪ خلال الشهر السابق.

- وقد **حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية نحو** (-٤٩٤ مليار جنيه) خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل (-٥٤٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق، في ضوء تحقيق صافى احتياطات البنك المركزي الخارجية نحو -٢٠٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل -٢٠٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق، وتحقيق صافى أصول البنوك الخارجية نحو -٢٨٩ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل -٣٣٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. **وقد بلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ٨١٢,٥ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر، إرتفاعاً من ٧٩٧,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وقد إرتفع صافى إحتياطى النقد الأجنبي ليسجل ٣٤ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٣٣,٥ مليار دولار خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢.**

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع بشكل متباطئ معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٧٨٩٧ مليار جنيه)** بنحو ٣٦,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٨,٩٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٣٣,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ ليحقق ٥٠٢٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٠,٣٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع بشكل متباطيء معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٨,٥٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لتحقق ٢٤٣٣ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر، مقابل معدل نمو بلغ ٢٩,١٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع (٨٥٨٠ مليار جنيه) مسجلة ٣٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٢,٨٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٧,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣ **رفع بواقع ٢٠٠ نقطة أساس أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى لتصل عند مستويات** ١٨,٢٥٪ و١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪ على الترتيب، **وتم رفع بواقع ٢٠٠ نقطة اساس سعر الخصم ليصل عند مستوى** ١٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجماليًا قدره ٥٢٣,٥ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣\٢٢. وقد لوحظ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٢٠,٢٪ ليصل الي -٣,٢ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مقارنة بعجز أكبر بلغ -٤ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي زيادة كل من الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية)، إلى جانب تصاعد حصيلة رسوم المرور في قناة السويس. ومن ناحية أخري، شهد مجمل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقات للداخل بلغت نحو ٤,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقارنة بتدفقات أكبر بلغت ٦ مليار دولار أمريكي خلال العام المالى السابق في ضوء السياسات النقدية التقييدية من البنك الفيدرالي الأمريكي والتي أدت إلى تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة من البلدان الناشئة، ولم تكن مصر استثناء. **بينما تضاعف صافى التدفق للداخل للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليسجل نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**

- **يرجع تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في ضوء عدة عوامل وذلك على النحو التالى:**

  - **تحسن عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢ مليار دولار ليقتصر على ٩ مليار دولار (مقابل ١١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإرتفاع حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بـ٥,١٪ لتسجل ٦,٣ مليار دولار (خاصة الصادرات من الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، والذهب، وأجهزة الأرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والملابس الجاهزة). كما إنخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٩,٩٪ لتقتصر على ١٥,٣ مليار دولار، مقابل نحو ١٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق (خاصة إنخفاض الواردات من سيارات الركوب والتليفزيونات ومحضرات الصيدلة وشاش وأمصال.**

  - **ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٤٣,٥٪ لتسجل ٤,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). لإرتفاع كل من عدد الليالي السياحية بمعدل ٤٧,١٪ الى نحو ٤٣,٦ مليون ليلة، وعدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٥٢,٢٪ ليسجل ٣,٤ مليون سائح.**

  - **ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ٣٣,٧٪ لتسجل ٣ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٩,١٪ لتسجل نحو ٢ مليار دولار خلال**

فترة الدراسة. لإرتفاع الحمولة الصافية بمعدل ١٣,٨٪ لتسجل ٣٧٢,٧ مليون طن

- إستقرار عجز الميزان التجاري البترولى عند ١٠٦ مليون دولار. كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية بمقدار ٨٠٧,٣ مليون دولار على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى، بينما حد من هذا ارتفاع الواردات البترولية وإنخفاض الصادرات من البترول الخام مما أدي إلى إستقرار مستويات الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

- ويرجع تحقيق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل كمحصلة لما يلى:

- تضاعف صافى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للداخل فى مصر ليسجل نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢، مقابل ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاعات غير البترولية إلى ٣,٦ مليار دولار)، (نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ١ مليار دولار وارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية لغير المقيمين الى نحو ١ مليار دولار. كما إنخفضت صافى التدفقات للخارج في قطاع البترول لتقتصر على ٣٢٠,٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقابل تدفقات للخارج أكبر بلغت ٤٨٩,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- تحقيق الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار، مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق أثر إندلاع الحرب بأوروبا، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الإنكماشية التي ينتهجها البنك الفدرالى الأمريكي والتي أدت إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.
- سجل التغير على إلتزامات البنك المركزي المصري صافى تدفق للداخل بلغ ٦٥٢,٤ مليون دولار خلال فترة الدراسة.